

بالضبط] فان هذه الصيغة [أي المبادرة الأوروبية] ستكون هي الصيغة المطروحة للتطبيق الفعلي في حالة فشل صيغة الحكم الذاتي، وصيغة الدولة الفلسطينية - الاردنية. وعندما يأتي دور هذه الصيغة لتكون هي المطروحة للتطبيق، فلا شك [في] ان الثورة الفلسطينية ستواجه وضعاً أكثر تعقيداً، وأشد خطورة. ومثل هذا الاحتمال - احتمال ان تصبح صيغة البلدان الأوروبية الامبريالية هي الصيغة المطروحة فعلاً للتطبيق - ليس احتمالاً فرضياً، بل هو احتمال قائم ووارد».

على أي أساس يقوم هذا البناء من الافتراضات ؟ ليس ثمة تبرير. ان بضعة اشخاص يجلسون في غرفة مغلقة، هم الذين في امكانهم ان يسمحوا لخيالهم ان يصل الى مثل هذا الهذر السياسي في ترتيب المشاريع والصيغ. ومن حسن الحظ ان الناس الآخرين الذين يمارسون السياسية فعلاً، في الواقع وليس عبر البيانات، وعلى الاخص تلك الفئة التي يتخوف التقرير من انحرافها، والتي يمكن اعتبار كل الادب السياسي للجبهة الشعبية يقع ضمن «أدب الخوف من انحرافها»؛ ان هؤلاء يعرفون، ان المبادرة الأوروبية (بيان البندقية) تقدم دعماً للنضال الفلسطيني - وتعتبر ثمرة من ثمار الانجازات التي حققتها الثورة - تساعد الثورة في الحاق الهزيمة بمشروع الحكم الذاتي. وان صيغة الدولة الفلسطينية - الاردنية، في العام ١٩٨١، دونها حرب طويلة، دامية وغير دامية، مثل تلك التي جرت في صيف العام ١٩٨٢، ليس لاشراك المنظمة في اي تسوية، وانما لابعادها عن هذه التسوية. ولا شك في انه في هذه الاوقات، التي توجه فيها الطعنات الى المنظمة من كل صوب، ستكون أوروبا نفسها قد لحست مبادرتها، قبل ان تنتظر الجبهة الشعبية لتشكيل «جبهة رفض» جديدة من اجل التصدي لهذه الصيغة، التي يبلغ الهذر عند اصحاب هذا التقرير، لا ان يكتفوا بوضع ذلك في خانة الاحتمال، وانما ليؤكدوا «انها مطروحة فعلاً للتطبيق»؛ وللأسف، فان الجبهة الشعبية شكلت، مرة اخرى، بالفعل، مثل هذه الجبهة. ولكن اذا كانت الاولى اعلنت عنها من بغداد، فان الجبهة الجديدة اعلن عنها من دمشق. وفي كلتا الحالتين، كانت الاسباب التي طرحتها الشعبية والتنظيمات «اليسارية» الاخرى المنضوية معها، مواجهة انحراف «اليمين الفلسطيني، الاستسلامي»، الخ، أي في مواجهة اوهام الجبهة الشعبية نفسها. والواقع، ان الاحداث التاريخية، كما يقول ماركس، تتكرر مرتين، في المرة الاولى على شكل مأساة، وفي الثانية على شكل «مسخرة». وهكذا اذا كانت الجبهة الشعبية تمكنت، في اواسط السبعينات، من ان تجد مكاناً لخطابها السياسي الرفضاوي، في الشارع الفلسطيني، الذي لا يزال يحتفظ ببعض بقايا الارث السياسي القديم، فان الشعب الفلسطيني خطأ، منذ ذلك التاريخ، خطوات هائلة، تعلم خلالها ان يميز بين السياسات التي تعبر عن مصالحه الحقيقية، وتخدم انتصار قضيته، وتلك التي من شأنها ان تقضي على كل آماله، وطموحاته<sup>(١٨)</sup>. والواقع انه من الصعب اعادة صياغة كل ما قلناه بصدده هذه السياسة الاخيرة، التي ادت الى حدوث الانقسام والحاق الضرر بالشعب الفلسطيني وقضيته. واذا كانت الجبهة الشعبية لعبت، في فترات مختلفة، الدور ذاته الذي ادى الى حدوث ابرز انقسامين عرفتهما الحركة الوطنية الفلسطينية، من منطلقات الحرص على الثورة والنضال الفلسطيني، فان آخر شيء يمكن ان يعتد به التاريخ، هو النوايا. اما الواقع، (الميدان الوحيد لاختبار الافكار والناس، كما تقول الماركسية)، فانه يظل هو المصدر الوحيد للحكم على هذه الافكار وممارسة الناس.

ولقد انطلقنا في صدارة هذا البحث من القول ان الفكر السياسي، والايدولوجيا، يلعبان دوراً حاسماً في توجيه الجماعات باتجاه ترشيد اهدافها السياسية، وعقلنتها. وقد استعرضنا، بنحو من الاستطراد، بعض القضايا المعضلة كما برزت في الفكر السياسي للجبهة الشعبية، وقد آن لنا ان